

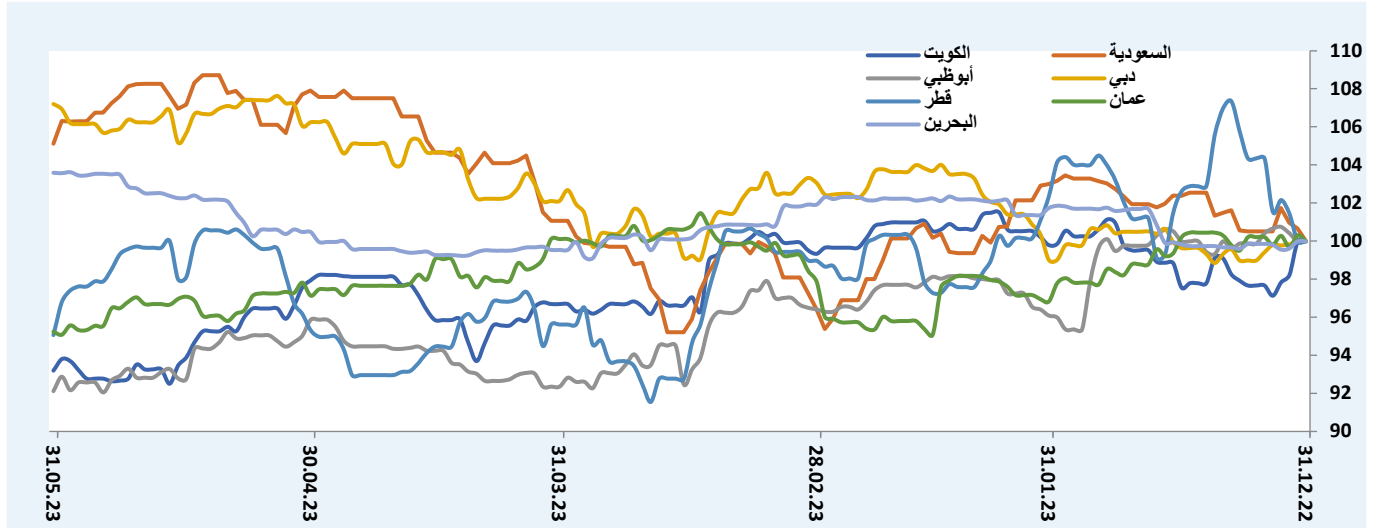
مايو 2023

التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي

تراجع أداء القطاعات الكبرى يدفع بالبورصات الخليجية إلى المنطقة الحمراء...

بعد شهرين متتاليين من المكاسب، عاد المؤشر الخليجي مرة أخرى للتراجع في مايو 2023 على خلفية تراجع القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل المواد الأساسية البنوك والطاقة والاتصالات. إذ انخفض مؤشر مورجان ستانلي الخليجي بنسبة 4.1 في المائة خلال الشهر، مما يعكس تراجع معظم بورصات المنطقة. وسجل مؤشر السوق العام لبورصة الكويت أعلى معدل تراجع خلال الشهر، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 4.8 في المائة، تبعه سوقي أبو ظبي والسعودية بتراجعهما بنسبة 3.9 في المائة و2.6 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، سجلت دبي والبحرين مكاسب بنسبة 0.9 في المائة و3.1 في المائة، على التوالي، مما ساهم بشكل طفيف في تعويض التراجع العام الذي شهدته البورصات الخليجية. وأدت الخسائر الشهرية مرة أخرى إلى تراجع أداء مؤشر مورجان ستانلي الخليجي من حيث النمو منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، ليسجل خسائر بنسبة 2.4 في المائة.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2023



المصدر: بحوث كامكو إنفست

وبالنسبة للأداء القطاعي، فقد تراجع أداء القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل المواد الأساسية (-3.7 في المائة) البنوك (-3.3 في المائة) والطاقة (-3.1 في المائة) والاتصالات (-3.4 في المائة) وهو الأمر الذي قابله نمو قطاعي الأدوية (+48.6 في المائة) والتأمين (+5.8 في المائة). إلا أنه من حيث الأداء منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، أنهت معظم القطاعات تداولات الشهر في المنطقة الخضراء باستثناء البنوك والسلع الرأسمالية والتي سجلت انخفاضاً بنسبة 4.1 في المائة و7.1 في المائة، على التوالي.

أما على صعيد أسواق الأسهم العالمية فقد شهدت معظمها اتجاهاً هبوطياً خلال الشهر، إذ تراجع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 1.2 في المائة. وكانت أسواق المملكة المتحدة وأوروبا من أكبر الخاسرين خلال الشهر بينما شهدت الولايات المتحدة اتجاهات مختلطة، فمن جهة، ارتفع كلا من مؤشري ستاندرد أند بورز 500 وناسداك المركب، وفي المقابل، تراجع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 3.5 في المائة. من جهة أخرى، تراجع مؤشر الأسواق الناشئة بنسبة 1.9 في المائة بعد أن قابل التراجع الذي شهدته الصين تسجيل معظم الأسواق الناشئة الأخرى في آسيا لمكاسب خلال الشهر بصدارة تايوان التي سجلت أكبر مكاسب بنسبة 6.4 في المائة، تليها بورصتي البرازيل وكوريا بنمو بلغت نسبته 3.0 في المائة. كما نجح مؤشر سنسكس الهندي في إضافة 2.1 في المائة إلى قيمته في مايو 2023.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,494.7	(5.3%)	(7.7%)	133.2	3,115.3	13.1	0.8	3.0%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,365.8	(4.9%)	(6.2%)					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,440.8	(3.0%)	(2.8%)					
الكويت - مؤشر السوق العام	6,796.8	(4.8%)	(6.8%)					
السعودية	11,014.1	(2.6%)	5.1%	2,822.4	36,264.9	17.2	2.1	3.0%
أبوظبي	9,406.6	(3.9%)	(7.9%)	714.5	7,104.7	28.8	2.5	1.9%
دبي	3,576.6	0.9%	7.2%	168.2	2,370.3	8.7	1.2	5.0%
قطر	10,154.8	(0.3%)	(4.9%)	166.0	4,424.1	12.1	1.4	4.9%
البحرين	1,963.5	3.1%	3.6%	85.3	78.8	6.8	0.7	8.8%
عمان	4,626.4	(1.9%)	(4.8%)	22.1	139.3	15.1	1.1	4.5%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,111.6	53,497.4	16.9	2.0	3.1%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

تراجع أداء المؤشرات الكويتية في مايو 2023 بعد تسجيلها لمكاسب خلال الشهر السابق. وتجدر الإشارة إلى تراجع مؤشر السوق العام ومؤشر السوق الأول خلال خمسة من الستة أشهر الماضية منذ ديسمبر 2022. أما على صعيد أداء قطاعات السوق المختلفة، شهد مؤشر السوق الأول أعلى معدل تراجع شهري بنسبة 5.3 في المائة في شهر مايو 2023 في ظل الاتجاه التراجعي الذي اتخذته الأسهم المكونة للمؤشر. وسجل مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق العام انخفاضاً شهرياً بنسبة 4.9 في المائة و4.8 في المائة، تبعهما مؤشر السوق الرئيسي الذي تراجع بنسبة 3.0 في المائة في مايو 2023. وأدت تلك التراجعات إلى التأثير على أداء السوق منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، إذ سجل مؤشر السوق العام ثاني أكبر معدل تراجع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بفقدته نسبة -6.8 في المائة من قيمته، في حين انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 7.7 في المائة وتراجع كلا من مؤشر السوق الرئيسي 50 والسوق الرئيسي بنسبة 6.2 في المائة و2.8 في المائة، على التوالي.

وكان أداء قطاعات السوق متفاوتاً خلال الشهر. وجاء في صدارة القطاعات الرابحة كلا من مؤشري قطاع التكنولوجيا وقطاع السلع الاستهلاكية بتسجيلهما لمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 18.6 في المائة و10.1 في المائة، على التوالي، تبعهما مؤشر الخدمات الاستهلاكية بنمو بلغت نسبته 5.7 في المائة. وتعزى مكاسب مؤشر قطاع التكنولوجيا إلى نمو بنسبة مماثلة للسهم الوحيد المدرج ضمن مؤشر القطاع، وهو شركة الأنظمة الآلية. أما على صعيد قطاع السلع الاستهلاكية، جاء سهم شركة ميزان القابضة في الصدارة بتسجيله لمكاسب شهرية بنسبة 8.0 في المائة، بدعم من الأرباح القوية التي تم تسجيلها في الربع الأول من العام 2023. وأعلنت الشركة عن تسجيلها لصافي ربح قدره 4.3 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023 مقابل 2.9 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2022 على خلفية نمو الإيرادات بنسبة 9.4 في المائة على أساس سنوي. وفي ذات الوقت، شهدت مؤشرات القطاعات الكبيرة مثل البنوك والاتصالات تراجعاً حاداً خلال الشهر على الرغم من تسجيلها لأرباح قوية عن فترة الربع الأول من العام 2023. حيث انخفض مؤشر قطاع البنوك بنسبة 6.0 في المائة خلال الشهر بعد تراجع أسهم كافة البنوك الكويتية. وعلى صعيد الأرباح، سجل بيت التمويل الكويتي صافي ربح قدره 162.1 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023 مقابل ربح قدره 70.0 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2022. وانخفض مؤشر قطاع الاتصالات بنسبة 6.7 في المائة بما يعكس تراجع 4 من أصل 5 أسهم من مكونات المؤشر، بصدارة سهم أوريدو الذي فقد نسبة 7.7 في المائة من قيمته.

أما بالنسبة لأداء الأسهم خلال الشهر، جاء سهم شركة حياة للاتصالات في الصدارة بتسجيله لمكاسب بنسبة 45.1 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة السبك الكويتية وشركة سنرجي القابضة بمكاسب بلغت نسبتهما 33.1 في المائة و 28.5 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، جاء سهم شركة المعدات القابضة في الصدارة بخسائر بلغت نسبتهما 30.4 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة دار الثريا العقارية وشركة الاستثمارات الوطنية بانخفاض بلغت نسبته 28.3 في المائة و 23.4 في المائة، على التوالي. أما على صعيد أنشطة التداول، ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 40.1 في المائة ليصل إلى 3.0 مليار سهم في مايو 2023، في حين شهدت قيمة الأسهم المتداولة نمواً أقوى بنسبة 46.2 في المائة على أساس شهري لتصل إلى 941.2 مليون دينار كويتي في مايو 2023. وجاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة من حيث كمية الأسهم المتداولة هذا الشهر بتداول 298.5 مليون سهم من أسهم البنك، تبعه كلا من سهمي مجموعة جي إف إنش المالية وبنك بوبيان بتداول 196.0 مليون و 178.0 مليون سهم من أسهمها، على التوالي. وبالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة هذا الشهر، جاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة بتداولات بلغت قيمتها 215.3 مليون دينار كويتي، تبعه كلا من سهمي بنك بوبيان وبنك الكويت الوطني بتداولات بلغت قيمتها 107.5 مليون دينار كويتي و 97.8 مليون دينار كويتي، على التوالي.

السعودية

سجل المؤشر العام للسوق السعودي (تاسي) انخفاضاً شهرياً في مايو 2023 مما يعكس إعلانات الأرباح الأخيرة التي أثرت على معنويات المستثمرين إلى جانب المشاكل الاقتصادية بصفة عامة فيما يتعلق بصفقة سقف الديون الأمريكية. ووصل مؤشر السوق العام إلى أعلى مستوياته خلال الشهر عند مستوى 11,392.78 نقطة بنهاية الأسبوع الأول من الشهر، إلا أنه اتجه في الغالب إلى الانخفاض خلال بقية الشهر لينتهي تداولات الشهر على انخفاض بنسبة 2.6 في المائة عند مستوى 11,014.1 نقطة. وعلى الرغم من هذا التراجع، تحتل المملكة المرتبة الثانية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأداء منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه بمكاسب بلغت نسبته 5.1 في المائة.

أما على صعيد الأداء القطاعي فقد مال تجاه القطاعات المتراجعة في مايو 2023. وشهد قطاع الإعلام أعلى معدل تراجع بنسبة 7.4 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع المرافق العامة وقطاع الرعاية الصحية، بتسجيلهما لخسائر بلغت نسبتهما 6.3 في المائة و 4.4 في المائة، على التوالي. وجاء مؤشر قطاع الأدوية في صدارة المؤشرات القطاعية الاربعة بمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 49.8 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع النقل وقطاع السلع الرأسمالية بنمو بلغت نسبته 7.6 في المائة و 6.1 في المائة، على التوالي. وتعزى مكاسب مؤشر قطاع الأدوية إلى تسجيل السهم الوحيد المدرج ضمن القطاع، وهو سهم الشركة السعودية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية. وفي ذات الوقت، تراجعت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل الطاقة والبنوك بنسبة 4.2 في المائة و 3.0 في المائة. وعلى صعيد قطاع الاتصالات، تراجعت كافة الأسهم المكونة للمؤشر بصدارة سهم شركة زين السعودية الذي فقد نسبة 8.4 في المائة من قيمته. كما تراجع سعر سهم شركة أرامكو بنسبة 4.5 في المائة بنهاية شهر مايو 2023.

أما فيما يتعلق بسوق الاكتتابات الأولية، تعززت شركة المطاحن الأولى إدراج 30 في المائة من أسهمها للتداول في البورصة السعودية. وتتراوح القيمة السوقية للشركة بين 3.05 مليار ريال سعودي و 3.3 مليار ريال سعودي من خلال بيع 16.65 مليون سهم من أسهم الشركة في نطاق سعري يتراوح ما بين 55 ريال سعودي و 60 ريال سعودي (14.66 دولار أمريكي) للسهم الواحد. ومن المتوقع أن يكون هذا الاكتتاب ثاني أكبر الاكتتابات على مستوى السعودية هذا العام بعد شركة مصنع مجموع للأدوية والتي تم تسعيرها في النصف الثاني من مايو 2023 عند أعلى نطاق. وبالمثل، تضمنت قائمة الشركات الأخرى التي أصدرت نشرة الاكتتاب لطرح أسهمها في السوق كلا من شركة الموارد للقوى البشرية، وشركة مراوحة مارينا للتمويل، وشركة أولام الزراعية القابضة والتي من المتوقع أن تتخذ من سنغافورة سوقاً رئيسية لإدراجها المرتقب، على أن تدرج في ذات الوقت في السعودية خلال العام.

الإمارات

تراجع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي بنسبة 3.9 في المائة خلال شهر مايو 2023 بعد أن شهد نمواً بنسبة 3.8 في المائة خلال شهر أبريل 2023، مسجلاً بذلك ثاني أعلى معدل تراجع منذ يوليو 2022. وعلى صعيد المؤشرات القطاعية، سجلت 8 من أصل 10 مؤشرات قطاعية تراجعاً خلال الشهر بينما سجل القطاعين الآخرين مكاسب. وعلى صعيد المؤشرات القطاعية الخاسرة، جاء مؤشر قطاع الصناعة بتراجع بنسبة 11.2 في المائة تبعه قطاع المرافق العامة في الصدارة بتسجيله لخسائر شهرية بنسبة 7.7 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 11,893.4 نقطة، حيث تراجع سعر السهم الوحيد المكون للمؤشر، شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، بمعدل مماثل بلغ 7.7 في المائة خلال الشهر. وتبعه مؤشر قطاع الطاقة مسجلاً ثالث أعلى انخفاض بنسبة 7.6 في المائة، حيث شهدت الثلاثة أسهم المكونة للمؤشر انخفاضاً في أسعارها خلال الشهر بصدارة سهم شركة أدنوك للحفر الذي سجل خسائر شهرية بنسبة 15.4 في المائة خلال الشهر. وشهدت أنشطة التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية نمواً خلال الشهر بدعم من الاكتتاب العام الأولي لسهم شركة أدنوك للإمداد والخدمات والذي يقدر أنه قد جمع نحو 770 مليون دولار أمريكي مقابل طرح 15 في المائة من أسهم الشركة.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي مكاسب شهرية للشهر الثاني على التوالي في مايو 2023 بنمو بلغت نسبته 0.9 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,576.63 نقطة. ويعزى أداء المؤشر الشهري إلى ارتفاع 5 من أصل 8 مؤشرات قطاعية بما في ذلك القطاعات المالية والعقارية والصناعية. وسجل مؤشر الخدمات الاستهلاكية أكبر مكاسب شهرية بنسبة 3 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,003.8 نقطة بدعم رئيسي من النمو الذي سجله سهم شركة تعليم القابضة بنسبة 5.3 في المائة خلال شهر مايو 2023. تبعه مؤشر قطاع الاتصالات بنمو بلغت نسبته 2 في المائة خلال الشهر على خلفية ارتفاع سعر سهم شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو) بنسبة 2.2 في المائة خلال الشهر. وساهم التراجع الهامشي بنسبة 0.8 في المائة الذي شهدته مؤشر قطاع المرافق العامة الذي يضم مكونات ذات قيمة سوقية كبيرة مثل هيئة كهرباء ومياه دبي وسهم مؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي (إمباور) في التأثير نمو المؤشر العام لسوق دبي المالي في مايو 2023. بالإضافة إلى ذلك، تراجع مؤشر المواد الأساسية، الذي يضم سهماً واحداً فقط (شركة الأسمنت الوطنية) بنسبة 2.1 في المائة خلال مايو 2023 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 96.8 نقطة.

قطر

استمرت سلسلة التراجعات التي شهدتها بورصة قطر خلال شهر مايو 2023، إذ واصل المؤشر العام لبورصة قطر تراجعاً للشهر الرابع على التوالي. حيث انخفض مؤشر الشركات ذات القيمة السوقية الكبيرة هامشياً بنسبة 0.3 في المائة خلال الشهر فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التراجع الحاد بنسبة 1.8 في المائة الذي شهدته الأسهم خلال جلسة التداول الأخيرة لهذا الشهر. إلا أن التراجعات تركزت بصفة رئيسية على الأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة كما يتضح من المكاسب الشهرية البالغة 1.1 في المائة التي سجلها مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم. وانعكس هذا الاختلاف أيضاً في أداء المؤشرين منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، حيث سجل المؤشر العام انخفاضاً بمعدل أكبر بنسبة 4.9 في المائة في حين تراجع مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم هامشياً بنسبة 0.5 في المائة.

كما كان الأداء القطاعي هذا الشهر متبايناً، حيث أنهت كافة المؤشرات القطاعية تداولات الشهر في المنطقة الخضراء باستثناء مؤشر القطاع الصناعي فقط الذي أنهى تداولات الشهر في المنطقة الحمراء بانخفاض بلغت نسبته 4.1 في المائة. وسجل مؤشر قطاع التأمين أكبر مكاسب شهرية بنسبة 11.0 في المائة خلال مايو 2023، تبعه كلا من مؤشري قطاع الاتصالات وقطاع العقارات بمكاسب بلغت نسبتهما 8.9 في المائة و 5.7 في المائة. وكان مؤشر قطاع الاتصالات هو الأفضل أداءً من حيث المكاسب منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه بنسبة 21.0 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع النقل وقطاع التأمين بمكاسب بلغت نسبتهما 7.9 في

المائة و 3.7 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، كان مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية الأكثر تراجعاً بنسبة 4.6 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع العقارات بتراجع بلغت نسبته 2.0 في المائة و 0.9 في المائة، على التوالي.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين أكبر مكاسب على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في مايو 2023. إذ ارتفع المؤشر للشهر الثاني على التوالي وسجل نمواً بنسبة 3.1 في المائة خلال شهر مايو 2023 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,963.51 نقطة، معززاً نموه للشهر الرابع خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام. ومن حيث الأداء القطاعي، سجلت أربعة من المؤشرات السبعة مكاسب خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع الاتصالات مكاسب شهرية بنسبة 10.6 في المائة في مايو 2023 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,576.8 نقطة بعد ارتفاع سعر سهم شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) بنسبة 11.5 في المائة خلال الشهر. وكانت بتلكو قد عقدت مؤخراً اتفاقيات شراكة مع وزارة النقل والاتصالات وشركة النقل العام البحرينية لتوفير قناة جديدة لإعادة شحن بطاقات Go مما يسمح لعملاء الدفع المسبق و Lucky بتعبئة بطاقاتهم عبر الرسائل القصيرة. تبعه مؤشر قطاع المواد الاساسية، الذي يضم سهماً واحداً فقط (ألمنيوم البحرين)، بمكاسب بلغت نسبتها 6.7 في المائة في مايو 2023. وجاء ارتفاع سعر سهم ألبا بعد أن عززت الشركة علاقاتها مع قطاع الألمنيوم في مصر. وكان المؤشر المالي ثالث أكبر الراحين على مستوى المؤشرات القطاعية، مسجلاً مكاسب شهرية بنسبة 1.9 في المائة في مايو 2023 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 6,970.1 نقطة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى أداء عدد من الشركات مثل شركة استيراد للاستثمار ومصرف السلام – البحرين، بتسجيلهما لمكاسب شهرية بنسبة 16.8 في المائة و 9.1 في المائة، على التوالي.

عمان

تراجع مؤشر سوق مسقط 30 بنسبة 1.9 في المائة في مايو 2023 لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 4,626.4 نقطة مسجلاً انخفاضه الشهري الثاني على التوالي. أما من حيث الأداء القطاعي، تراجعت الثلاثة مؤشرات القطاعية خلال مايو 2023. وسجل مؤشر القطاع الصناعي، الذي شهد أعلى معدل نمو شهري بنسبة 3.7 في المائة في أبريل 2023، أكبر انخفاض شهري بنسبة 4.9 في المائة في مايو 2023 مغلقاً عند مستوى 5,989.9 نقطة فيما يعزى بصفة رئيسية إلى عدد محدود من الأسهم الكبرى التي سجلت خسائر بما في ذلك شركة الحسن الهندسية التي شهدت انخفاضاً بنسبة 22.2 في المائة في مايو 2023، وشركة الأنوار لبلاط السيراميك التي سجلت انخفاضاً بنسبة 21.2 في المائة. وبالمثل، سجل مؤشر قطاع الخدمات تراجعاً بنسبة 2.6 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,701.6 نقطة، فيما شهد المؤشر المالي أقل معدل انخفاض بنسبة 0.6 في المائة لينتهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7,558.74 نقطة. وساهم انخفاض أسعار بعض شركات الطاقة مثل صحار للطاقة (15 في المائة) وفولتامب للطاقة (14.5 في المائة) بصفة رئيسية في تراجع مؤشر قطاع الخدمات خلال الشهر.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مستلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحته لا تمت بصلة لأيّ عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحته ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرصيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيّا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأيّ إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيّا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست